

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولاً - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عرض للتطورات التي استجرت في عملية السلام منذ صدور تقريره المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/400). ويعرض التقرير أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي تنتهي ولايتها الحالية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ثانياً - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها والتعاون مع الطرفين

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا النهوض بشكل فعال بأعباء الولاية المنوطة بها وهي مراقبة الأنشطة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها ورصدها والإبلاغ عنها. وعلى الرغم من وقوع حوادث قليلة، ظل الوضع في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها هادئاً ومستقرًا بصفة عامة. وحافظت القوات المسلحة الإثيوبية على مواقعها المتقدمة، وهي مواقع تستمر هذه القوات في وصفها بأنها مواقع دفاعية، وذلك على مسافة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ كيلومترا من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وعلى الجانب الإريتري، لم تلاحظ أية تحركات أو إعادة انتشار تُذكر للقوات، باستثناء بعض أنشطة التدريب في مناطق بعيدة عن المنطقة الأمنية المؤقتة.

٣ - ولم يطرأ أيضاً تغيير رئيسي في عدد الحوادث عبر الحدودية، وتمثلت هذه الحوادث، في معظم الحالات، في سرقة الماشية أو في وجود أشخاص ضلوا طريقهم عبر الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. ومقارنة بالفترة السابقة، طرأ انخفاض طفيف في حوادث العنف في هذه الحالات. وتواصل البعثة رصد الحالة عن كثب وتطبق تدابير وقائية استباقية. وقد أمكن تحقيق ذلك أساساً عن طريق تسيير عدد كبير من الدوريات، والتدخل المباشر لفض

المنازعات المتصلة بمحوادث مختلفة تتعلق بعبور الحدود، وسرقة الماشية، وحالات الاختطاف، بالإضافة إلى التنسيق مع الطرفين وتدابير بناء الثقة الأخرى.

٤ - وخلاصة القول، أمكن الحفاظ بصفة عامة على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة بفضل تعاون الطرفين وقيام بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بأنشطة واسعة النطاق. بيد أن عدم إحراز تقدم تجاه إيجاد حل لحالة الجمود الأساسية يشكل، كما ذكرت في تقريرى السابق، خطرا يهدد الاستقرار العسكري.

حرية التنقل

٥ - أدى تحسن مناخ التعاون في الميدان بين بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والطرفين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى انخفاض في القيود التي تفرضها إريتريا وإثيوبيا على حرية تنقل أفراد البعثة أثناء تنفيذهم للمهام الموكلة إليهم. بيد أنه على الرغم من مناشداتى الحكومة إريتريا، ظل الطريق الحيوي بين أسمرة وبارينتو، عبورا بكيرين، مغلقا في وجه حركة مرور البعثة، مع عدم وجود ما يدل على إمكانية إعادة فتحه في المستقبل القريب. ولذا فإنني أناشد بقوة مجددا حكومة إريتريا مراجعة قرارها وإعادة فتح هذا الطريق ذي الأهمية الكبيرة لإمدادات قوات الأمم المتحدة. وفي الجانب الإثيوبي، واجهت البعثة بعض العراقيل أمام حرية الحركة في القطاع الفرعي الشرقي. وإنني أناشد حكومة إثيوبيا بالمثل رفع هذه القيود.

٦ - وكما ذكرت في تقريرى السابق، استمرت السلطات الإريترية في وضع عراقيل شديدة أمام أفراد الشرطة العسكرية التابعين للبعثة في أسمرة، على الرغم من احتجاجات البعثة التي لم تلق أذانا صاغية. ولم تفلح جهود أخرى بذلتها مقر الأمم المتحدة والبعثة في وضع حل للمشكلة مع الحكومة الإريترية، تمكينا للوحدة الإيطالية من استئناف أنشطتها.

٧ - وبسبب تلك التعقيدات، قررت الحكومة الإيطالية سحب وحدة شرطتها العسكرية في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بعد زهاء خمس سنوات من الخدمة مع البعثة. وستتولى الشرطة العسكرية الكينية مهام الشرطة العسكرية وسيتم نشر أفرادها في أسرع وقت ممكن. وأود أن أعبر عن امتناني لحكومة إيطاليا لما قدمته من مساهمات سخية لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا، وأعبر عن امتناني للحكومة كينيا لتعزيزها لمشاركتها الحالية في البعثة.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة فتح خط جوي مباشر بين أسمرة وأديس أبابا، يؤسفني الإبلاغ مرة أخرى أن طائرات البعثة ما زال يتعين عليها المرور عبر بلد ثالث. وعلى الرغم من أن

حكومة إثيوبيا وافقت على السماح لطائرات الأمم المتحدة بالطيران مباشرة من أديس أبابا إلى أسمرة، على النحو الذي سبق لإريتريا أن أصرت عليه، لم تتلق البعثة حتى الآن أية استجابة إيجابية من السلطات في أسمرة. وأناشد الحكومة الإريترية معالجة المسألة بشكل عاجل، من أجل سلامة عمليات البعثة والاقتصاد فيها.

لجنة التنسيق العسكرية

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة التنسيق العسكرية جلستها الحادية والثلاثين في نيروبي، كينيا، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي تلك الجلسة، ناقش الوفدان الإريترى والإثيوبي مع البعثة الوضع العسكري الحالي واستعرضا معها عمل لجان التنسيق العسكرية القطاعية. وأعرب الطرفان مجددا عن رغبتهما في التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في إطار جهد لحل المسائل القائمة المتعلقة بالإبقاء على المنطقة الأمنية المؤقتة. ووافق الجانبان كلاهما على أهمية الحفاظ على السلام على امتداد الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة حتى يتسنى، في جملة أمور، تمكين المزارعين من القيام بأنشطتهم الزراعية. وعقد الوفدان محادثتهما في جو ودي وبناء.

مركز البعثة والمسائل ذات الصلة

١٠ - في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بلغ مجموع قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ٣ ٢٩٢ فردا، منهم ٣ ٠٠١ جندي، و ٧٧ ضابطا من ضباط الأركان في المقر، و ٢١٤ مراقبا عسكريا (انظر المرفق).

١١ - وكما بينت في تقريرى السابق، أدت عملية إعادة نشر أفراد القوات المسلحة الإثيوبية واستمرار وجود هذه القوات قرب الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، مقترنا بالتوتر السائد في المنطقة، إلى ظهور حاجة لزيادة الإشراف والمراقبة على طول الحدود. وفي ظل الظروف الحالية، تعتقد البعثة أنه من الضروري إعادة تشكيل عنصرها العسكري، وهو ما يمكن تحقيقه في نطاق قوامها الحالي المأذون به. وسيشمل ذلك إعادة تشكيل سرية قوات احتياطية تتكون من ٥٠ فردا، وزيادة متواضعة في القدرة الرقابية وذلك بإضافة ١٠ مراقبين عسكريين. وينبغي أن تستكمل هذه الترتيبات بزيادة في عدد ساعات طيران الطائرات المروحياتيتين العسكريتين المستخدمتين حاليا لأغراض الاستطلاع الجوي، بالإضافة إلى ما تقومون به حاليا من أنشطة عملياتية.

١٢ - ويواجه أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا النتائج الناشئة عن تزايد المصاعب الاقتصادية في إريتريا، بما في ذلك التعرض من حين لآخر لفترات نقص في الإمدادات بالسلع الأساسية.

ثالثا - لجنة الحدود

١٣ - كما بينت في تقريرى السابق، أفادت لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية أنها علقت أنشطتها في المنطقة. وبناء عليه، لم يضطلع بأي نشاط آخر من أنشطة ترسيم الحدود.

رابعا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٤ - ظلت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل خطرا رئيسيا على الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها، الأمر الذي عاق عودة الأشخاص المتضررين في كلا البلدين إلى ظروف حياتهم الطبيعية. وخلال الفترة من حزيران/يونيه حتى آب/أغسطس ٢٠٠٥، لم يقع سوى عدد قليل من حوادث الذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة إذ وقعت ثلاثة من هذه الحوادث في القطاع الغربي، في حين شهد القطاع الأوسط حادثين آخرين، مما أفضى إلى مقتل طفل واحد وإصابة ما مجموعه أربعة أشخاص. وفي تقريرى الأخير، أعلمت مجلس الأمن عن الألغام التي زرعت حديثا على طرق معينة في المناطق القريبة من القطاع الغربي، على الجانب الإثيوبي. ويسرنى الإبلاغ أنه لم تقع أنشطة من هذا النوع في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

١٥ - واتساقا مع ولاية البعثة، تكفل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة بتنفيذ استجابة منسقة جيدا قامت بها الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في منطقة البعثة. ففي الفترة من حزيران/يونيه إلى منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٥ قامت قوة البعثة، بتسخير إمكاناتها المتعلقة بإزالة الألغام، وبالاتراك مع المتعهدين التجاريين المكلفين بتطهير الطرق من الألغام وعمليات إزالة الألغام المتكاملة، بتدمير عشرة ألغام و ٢٨٥ من قطع الذخيرة غير المنفجرة، بالإضافة إلى تطهير مساحة قدرها ١٩٥ ٠٧٩ مترا مربعا من الأراضي و ٥٧٤ كيلومترا من الطرق. ويواصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة عن كثب رصد التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في القطاعات كافة.

١٦ - وواصل الأفراد العسكريون الكينيون المكلفون بإزالة الألغام التابعون للبعثة تدريب المتعهدين التجاريين والعمل معهم على تطبيق نهج متكامل لعمليات إزالة الألغام داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وتم إحراز تقدم جيد في عمليتي التدريب وإزالة الألغام كليهما،

وأفضى ذلك إلى زيادة في الإنتاجية. وانصب تركيز عمليات إزالة الألغام المتكاملة على حقول الألغام في منطقة شيلالو في إريتريا، في القطاع الغربي.

١٧ - وركزت الأفرقة الميدانية للتوعية بأخطار الألغام التابعة لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة أنشطتها الإرشادية المجتمعية على المشردين داخليا العائدين من منطقة شيلالو في القطاع الغربي. ويتم ذلك وفقا للأولويات المحددة بالتعاون مع السلطات الإريترية. وقامت هذه الأفرقة بتوعية ما مجموعه ١ ٩٧٨ شخصا بأخطار الألغام.

خامسا - حقوق الإنسان

١٨ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا رصد حالات الحوادث عبر الحدودية ومتابعتها، ومن بينها ما ادّعي حدوثه من حالات اختطاف واختفاء أشخاص من إثيوبيا وإريتريا كليهما، بالإضافة إلى حوادث سرقة الماشية، لا سيما في منطقة بادمي. ويشجعي ما لقيته البعثة من تعاون من كلا الطرفين في حل هذه المسائل.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عملية إعادة ٢٩٨ شخصا من أصل إثيوبي و ١٦٣ شخصا من أصل إريتري إلى الوطن، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكان من دواعي انشغالي استلامى لتقارير من كلا البلدين تفيد بحدوث تمييز على أساس الجنسية ضد مواطني كل من الطرفين في البلد الآخر وتعرض هؤلاء إلى صعوبات في سبيل الانتفاع من الخدمات الاجتماعية العامة. وأناشد الطرفين أن يتكفلا بإبقاء عمليات إعادة إلى الوطن طوعية، وأن تتم هذه العمليات بشكل سليم ومراع للكرامة البشرية.

٢٠ - وزارت البعثة مخيم اللاجئين في شيمبلا، في شمال إثيوبيا، الذي يؤوي ٩ ٣٢٧ لاجئا في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن الجهود التي قامت بها الوكالات الدولية في مجال الاستجابة لاحتياجات اللاجئين من الغذاء والمياه والمرافق الصحية والخدمات الصحية والتعليم جديرة بالثناء. وفضلا عن ذلك، أرحب ببرامج إعادة التوطين القائمة. وقد لاحظت مع ذلك أن معظم اللاجئين يعتبرون عملية إعادة التوطين بالغة البطء.

٢١ - وواصلت البعثة أنشطة تعاونها التقني في إثيوبيا، وتساعد هذه الأنشطة في بناء القدرات في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وقامت البعثة أيضا بعدد من مشاريع التدريب في مجال حقوق الإنسان لمسؤولي إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان في إثيوبيا. والبعثة، كما أشرت في تقريرى الأخير، مستعدة للقيام بأنشطة

مشاهدة في إريتريا. ولذا، فإنني أدعو السلطات الإريترية مرة أخرى إلى مساعدة البعثة في توسيع نطاق تعاونها التقني، في مجال أنشطة حقوق الإنسان، في البلد.

سادسا - الإعلام

٢٢ - واصلت البعثة أنشطتها الإعلامية من خلال برامجها الإذاعية الأسبوعية، وإنتاجها من أفلام الفيديو، ورسالتها الإخبارية الشهرية، وإحاطاتها الصحفية الأسبوعية، وعروض مراكز التوعية. بيد أن دراسة استقصائية أجريت حديثا على المستمعين للبرامج الإذاعية في إثيوبيا بينت أن أثر هذه البرامج لا يزال متواضعا، إذ أن هناك عددا من الأفراد لا تتوفر لهم سبل مباشرة للاستماع إلى الإذاعات في البلد. وتقوم البعثة حاليا بدراسة استقصائية مشابهة في إريتريا. ويؤسفني الإبلاغ أن التعاون في إريتريا بين وسائل الإعلام الحكومية والبعثة يخضع لقيود شديدة. ويضعف من ذلك تزايد تحفظ السلطات تجاه الأنشطة التي تنظمها البعثة.

٢٣ - في الجانب الإثيوبي ظلت مراكز التوعية التابعة للبعثة في أديس أبابا وأديغرات وميكيلي نشطة، إذ أنها سجلت أعدادا متزايدة من الزيارات الجماعية. وشهدت تلك المراكز في أثناء عملية التحضير للانتخابات العامة في إثيوبيا زيادة في أعداد الزيارات التي يقوم بها الأشخاص الباحثون عن المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة الصراعات. ونجحت المراكز في الوصول إلى المجتمعات المحلية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المحاور لها، حيث عرضت أشرطة وثائقية على أفراد هذه المجتمعات ووزعت عليهم منشورات تشجع على إحلال ثقافة السلام. وتبعث استجابة المجتمعات المحلية على التفاؤل.

سابعا - التطورات في المجال الإنساني

٢٤ - في إريتريا، لا يزال انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع يشكل التحدي الإنساني الرئيسي. ولا يزال وضع المساعدات الغذائية مضطربا، مع وجود ثغرات في التوزيع وتزايد سوء التغذية في البلد. وفي ضوء زيادة عدد المساحات المغروسة مقارنة بالسنة الماضية، مع أخذ التوجهات المناخية الإقليمية في الحسبان، تتوقع الحكومة الإريترية تحسنا في المحاصيل حجمه حوالي ٣٥٠.٠٠٠ طن، أي بزيادة ٢٣٥ في المائة على السنة الماضية، وهي نسبة تظل تمثل ٤٥ في المائة فقط من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية في البلد. ويفتقر مزارعون عديدون إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك البذور والأسمدة والأدوات للانتفاع بشكل كامل من تحسن معدلات سقوط الأمطار.

٢٥ - وفي الآونة القربية، شهدت أجزاء معينة من البلد، تقع بصفة رئيسية في المنطقتين الوسطى والشمالية الشرقية، معدلات بالغة الارتفاع في سوء التغذية لدى الأطفال. وتوجد

أيضا في جيوب تقع في الجنوب الغربي حالات سوء تغذية موسمية بالغة الارتفاع في هذا الوقت. وقد أشير أيضا إلى وجود معدلات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، بسبب التضخم ونقص السلع الأساسية.

٢٦ - وقدمت الحكومة مؤخرا توضيحا لإطار جديد للعمل مع المنظمات غير الحكومية يضمن عدم جباية ضرائب على السلع الواردة لأغراض المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المعونات الغذائية. وثمة عراقيل أخرى تقف في وجه بعض أنشطة المساعدات الإنسانية، تتمثل في وقوع فترات تأخير في تسجيل بعض المنظمات غير الحكومية، وتجميد أنشطة معينة من أنشطة المشروع، والمركبات التابعة له، بيد أن الأمم المتحدة شرعت في مفاوضات تهدف إلى إيجاد حلول لهذه المسائل.

٢٧ - وفي إثيوبيا، زادت معدلات سوء التغذية في أجزاء معينة من البلد. وأدى الارتفاع في عدد الأشخاص المعرضين لسوء التغذية من ٣,١ إلى ٣,٨ مليون شخص، بحسب إعادة التقييم التي تمت في أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى الاحتياج إلى كمية إضافية من المعونات الغذائية تبلغ ١٩٨ ٦٦ طنا. وبذلك بلغ مجموع الاحتياجات من الأغذية ٣٨٥ ٤٦٤ طنا، وخلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر، سيتواصل احتياج حوالي ٣,٣ مليون شخص إلى الإغاثة الطارئة. وفي الوقت الذي تم فيه فعلا تأمين الموارد للاحتياجات الغذائية الطارئة لبقية السنة، تظل الاستجابة للقطاع غير الغذائي تشكل مصدرا للقلق. وثمة حاجة ملحة لمزيد من الموارد من أجل قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والزراعة تكملة لمساهمات المعونة الغذائية الكبيرة التي تم تقديمها.

٢٨ - ولا تزال فترات التأخير الكبيرة في تنفيذ برنامج شبكات الأمان الإنتاجية تلحق الضرر بجهود الأمن الغذائي للبلد، التي تهدف إلى الوصول إلى ما يزيد على ٥ ملايين شخص يعيشون في أكثر المقاطعات معاناة بشكل مزمن من انعدام الأمن الغذائي في كامل أرجاء البلد. وشرعت الحكومة في عدد من التدابير، بما في ذلك دفعة نقدية تعطى مرة واحدة للمستفيدين، تعادل ثلاثة أشهر على الأقل من الاستحقاقات، بصرف النظر عما إذا كان العمل لهذه الفترة قد تم القيام به أو إنجازه. وتم استبدال الدفعات النقدية بتحويلات الأغذية في عدد كبير من المقاطعات التي كانت فيها التحويلات النقدية بالغة الصعوبة. ويرصد فريق الأمم المتحدة القطري عن كثر الآثار الإنسانية المترتبة على تطبيق هذه التدابير.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، شملت استراتيجية التوعية المحسنة لبقاء الأطفال التي تستهدف نحو ٧,٥ ملايين طفل بفحص حالتهم الغذائية، وتزويدهم بمكملات الفيتامين ألف وتخصينهم وتوفير الأغذية التكميلية لهم ٢٤٦ مقاطعة بالفعل من المقاطعات الإدارية المخطط لتغطيتها

البالغ عددها ٣٢٥ مقاطعة. وقد سُرع في البرنامج في وقت تزايد فيه القلق إزاء معدلات سوء التغذية المفزعة التي سُجلت في العديد من مناطق البلد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

٣٠ - ولا يزال يعتريني القلق إزاء الصراع بين الجماعة الصومالية وجماعة أوروميا على امتداد الحدود بين هاتين المنطقتين، الناجم عن الاستفتاءات العامة بشأن الاختصاص الإداري المحلي للمقاطعات الفرعية، أو ما يُعرف بالقبائل، في المنطقة الصومالية ومنطقة أوروميا. ومرة أخرى تجددت عملية تشريد الأشخاص خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس و٢٠٠٥، وهي عملية وقعت بادئ الأمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

المشاريع السريعة الأثر

٣١ - واصلت البعثة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها في كل من إثيوبيا وإريتريا باستخدام أموال ترد إليها من الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا. وقد أسهمت حكومات أيرلندا والنرويج وهولندا بسخاء في هذا الصندوق الاستئماني. وارتفع مجموع المساهمات المالية منذ عام ٢٠٠١ ليصل إلى ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأُحث المانحين على مواصلة دعم هذه المشاريع الهامة صغيرة النطاق من خلال تقديم مساهمات إضافية للصندوق الاستئماني.

سلوك موظفي الأمم المتحدة

٣٢ - في اجتماع عقده منظومة الأمم المتحدة في أديس أبابا في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن ممارسات الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، أنشأ المشاركون شبكة من جهات الاتصال لمعالجة المسألة.

٣٣ - وتواصل التدريب الأساسي المتعلق بممارسات الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية خلال الفترة قيد الاستعراض. وبنهاية تموز/يوليه، تم تدريب حوالي ١ ٥٠٠ فرد من الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة في مجال منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية في منطقة البعثة. وفضلا عن ذلك، شارك اثنا عشر فردا من الأفراد العسكريين وتسعة من الموظفين المدنيين في دورة عن هذا الموضوع مدتها ثلاثة أيام لتدريب المدربين.

الأنشطة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٤ - واصلت الوحدة المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة تنظيم التدريب التوجيهي للقادمين الجدد لمنطقة البعثة. وقد أعيد تنظيم هذا التدريب ليشمل مجالات أخرى مثل ممارسات الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، والفوارق بين الجنسين وحقوق الإنسان، والحساسيات الثقافية، ومسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل.

٣٥ - وإضافة إلى تقديم خدمات المشورة والاختبار الطوعية للقادمين الجدد، قدمت الوحدة المساعدة في إعداد دورات تدريبية لميسري الأنشطة التعليمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إريتريا. وتواصلت الوحدة أيضا بتقديم المساعدة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل التقنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إريتريا.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٦ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغا قدره إجماليه ٣٠٠ ٩٩٣ ١٨٥ دولار، أي ما يعادل ٤٤١ ٤٩٩ ١٥ دولارا شهريا لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويخضع تقسيم هذه المبالغ لقرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لأمد يتجاوز ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فستقتصر تكلفة تغطية نفقات البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٤٨,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام كافة في ذلك التاريخ ٦٢٤ ٢ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٣٧ - من دواعي سروري ملاحظة حدوث انخفاض طفيف في عدد الحوادث في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها. ولذلك أود أن أثنى على الطرفين لما يوفرانه من حماية لسلامة المنطقة الأمنية المؤقتة واستمرارهما في الالتزام باتفاق وقف أعمال القتال الموقع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣٨ - غير أن حالة الجمود التي طال أمدها تفضي في حد ذاتها إلى عدم الاستقرار، كما لاحظت في تقرير الأخير. ولذا فإنني أكرر مناشدتي القوية شهود اتفاقي الجزائر، وبخاصة

الدول التي لها تأثير على الطرفين، القيام بدور أكثر تضافرا بمساعدة البلدين على كسر هذا الجمود. وأجدد أيضا اقتراحي الداعي إلى قيام مجلس الأمن ببحث الوقت الملائم لتنظيم بعثة يمكنه القيام بها إلى إثيوبيا وإريتريا، وبحث طبيعة هذه البعثة.

٣٩ - وكما يذكر المجلس من تقريرى المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/973 و Corr.1)، رحبتُ بأية خطوات يمكن أن تفضي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والقرار اللاحق للجنة الحدود. وأناشد الطرفين أن يلتزما بما جاء في هذا الاتفاق، لا سيما الفقرة ١٥ من المادة ٤ منه* التي تنص على أن قرارات لجنة الحدود بخصوص تعيين الحدود ورسمها هي قرارات نهائية وملزمة.

٤٠ - وفي تقريرى الأخير، أشرتُ إلى أن عدم وجود حوار بين إثيوبيا وإريتريا يظل عنصرا مفقودا في عملية السلام. وأود أنؤكد مجددا على أهمية الحوار دون أية شروط مسبقة بين الطرفين باعتبار ذلك جزءا أساسيا من الجهود الجارية لكسر الجمود الحالي وحل أية مسائل ثنائية أخرى. وأود أن أناشد المجتمع الدولي ألا يألو جهدا في الجمع بين الطرفين للدخول في حوار بناء يهدف إلى الدفع بعملية السلام قدما وتطبيع العلاقات الثنائية بين إثيوبيا وإريتريا.

٤١ - ومرة أخرى أكرر القول إن حكومتى إثيوبيا وإريتريا تتحملان المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والأمن الدائمين بين بلديهما. وهذه مسؤولية تتحملها الحكومتان أمام شعبيهما. والمجتمع الدولي على استعداد لمساعدتهما في هذا الجهد.

٤٢ - وأوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وأن تتم زيادة العدد المأذون به من المراقبين العسكريين بإضافة ١٠ مراقبين، ليصبح المجموع ٢٣٠ مراقبا، في نطاق مجموع القوام المأذون به الحالي البالغ ٣٤٠٤ من الأفراد العسكريين. وفي ظل ما أمكن تحقيقه من تقدم في دمج عمليات إزالة الألغام في منطقة البعثة، ونظرا لما يجابهه برنامج إزالة الألغام الوطني الإريتري من مصاعب، فضلا عن أن ما تقدمه لجنة الحدود الإثيوبية الإريتريّة من دعم في مجال إزالة الألغام لا يزال متوقفا، أوصي أيضا بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بمساعدة الطرفين في مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين في قطاع أنشطة إزالة الألغام، بتقديم المساعدة في عملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها، فضلا عن المشورة التقنية والتنسيق.

* انظر S/2000/1183.

٤٣ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، لغويلا جوزيف لغويلا، وللموظفين المدنيين والأفراد العسكريين في البعثة على ما أبدوه من التزام متواصل وما قاموا به من عمل شاق. وأود أيضا أن أثني على مبعوثي الخاص، لويد أكسوردي، لما قام به من جهود عديدة لمساعدة الطرفين في التوصل إلى تفاهم بشأن الطريق قدما. وأود كذلك أن أشكر جميع شركاء البعثة، بما في ذلك الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ووكالات المساعدة الإنسانية الأخرى وفرادى الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية الأخرى على ما يقدمونه من دعم متواصل لعملية السلام.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	ضباط الأركان	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٦			٦	
الأردن	٧	٩٥١	١١	٩٦٩	
إسبانيا	٣		١	٤	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٣	٤١	
أوكرانيا	٧			٧	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣			٣	
إيطاليا			١	١	٢
باراغواي	٣			٣	
بلغاريا	٥		٢	٧	
بنغلاديش	٧	١٦٨	٦	١٨١	
البوسنة والهرسك	٩			٩	
بولندا	٦			٦	
بيرو	٣			٣	
تونس	٢		٣	٥	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨		٢	١٠	
جنوب أفريقيا	٤			٤	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٧			٧	
زامبيا	١٠		٣	١٣	
السويد	٥			٥	
سويسرا	٣			٣	
الصين	٦			٦	
غامبيا	٤			٤	
غانا	١٢		٤	١٦	
فرنسا			١	١	
فنلندا	٧			٧	

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	ضباط الأركان	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
كرواتيا	٧			٧	
كينيا	١٠	٣١٥	١١	٣٣٦	
ماليزيا	٧		٣	١٠	
ناميبيا	٤		١	٥	
النرويج	٥			٥	
النمسا	٢		١	٣	
نيبال	٥			٥	
نيجيريا	٧		٣	١٠	
الهند	٨	١٥٣٤	٢٢	١٥٦٤	
الولايات المتحدة الأمريكية	٧			٧	
اليونان	٣			٣	
المجموع	٢١٤	٣٠٠١	٧٧	٣٢٩٢	٢